الفصل الثالث

جوانب النجاح وأوجه الإخفاق
في العلاقات الأورومتوسطية

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

تقييم المسار السياسي والأمني

بدا تقييم المفوضية الأوربية لمسار برشلونة إيجابي في معظم المجالات التي رصدتها، وتؤكد المفوضية في تقاريرها المتعددة التي صدرت بعد مرور عشر سنوات على التوقيع على اتفاق برشلونة أن ما تم الاتفاق عليه هو الأساس في مشروع الشراكة، وأن إعلان برشلونه مايزال حجر الزاوية للشراكة الأورومتوسطية وهو مجدي اليوم أكثر من أي وقت سبق، وأن ما يحمله من مضامين لا تزال فاعلة وترسم الأهداف لسنوات تأتي.

غير أن الطرف الشريك يرى غير ذلك وما برح يدندن على عجز الشراكة، ولغياب معظم زعماء دول جنوب وشرق المتوسط عن الاحتفال بمرور عقد على الشراكة والذي انتظم في برشلونة ٢٠٠٥م دلالته الواضحة في التعبير عن الموقف العربي من العملية برمتها حيث تغيب كل الزعماء العرب باستثناء رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس. وسنحاول في الصفحات التالية تقييم الشراكة بحسب ما تقرر من أهداف

تضمنها إعلان برشلونة وعرض ما تم إنجازه ورصد أهم العقبات التي عرقلت نجاحها.

الشراكة على المستوى السياسي

من السهل واليسير على المراقب للشأن الأورومتوسطي أن يقرر أن الشراكة الأوربية المتوسطية في أزمة وأنه بعد مضي زهاء العقد ونصف من الزمن على الشراكة فإن قليلا قد تم إنجازه على صعيد الأهداف السياسية وأنه أمام العلاقات الأوربية المتوسطية مشوارا ليس بالقصير لتقطعه وتحديات ليست بالصغيرة لتتجاوزها حتى تصل إلى ما قررته من أهداف. وما قبول الطرف الأوربي بالمبادرة الفرنسية المتعلقة بتأسيس اتحاد متوسطي جديد إلا إقرار ضمني بتأزمها وتسليم بهشاشة برامجها وآليات عملها.

تقارير المفوضية عن سير الشراكة والتي صدرت بعد مضي عشر سنوات على إعلان الشراكة ركزت على ما تم تحقيقه في جوانب تمهدت فيها العلاقات منذ فترة تسبق الشراكة. أما على صعيد القضايا المحورية التي تمثل مفتاح النجاح وشرط التقدم فهي لا تزال عالقة وتجعل من الشراكة مجرد اتفاق كسابقيه يحتاج إلى

اتفاقات جديدة لدعمه. فالعلاقات بين النظم السياسية تراجعت عما كانت عليه قبل إعلان برشلونة، وتتهم دول جنوب وشرق المتوسط الاتحاد بتقصيره حيال القضية الفلسطينية بعد تفجر الأوضاع في الأراضي المحتلة مطلع القرن، كما تتهمه بتبدل أولوياته بالتركيز على عملية دمج دول شرق ووسط أوربا في الاتحاد الذي تزامن والتوقيع على الشراكة المتوسطية واستغرق كلية الفترة الزمنية منذ التوقيع على الشراكة وحتى قمة برشلونة ٢٠٠٥، وترى الدول العربية المتوسطية أنه جاء على حساب تطوير الشراكة وتحقيق أهدافها. من جهة أخرى ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في خلق مناخ انعكس سلبا على العلاقات الأوربية المتوسطية، وأسفرت متابعة بعض دول الاتحاد الأوربي للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق عن توتير العلاقة الأوربية العربية وبالتالي تعثر مسار الشراكة.

التقارير الصادرة عن مؤسسات وجهات أوربية رسمية وغير رسمية ركزت على الظروف الداخلية للشركاء العرب، وخلصت إلى أن جزءا من الفشل يعود إلى ضعف نظم الحكم بها وترهل مؤسساتها

المختلفة وتفشي الفساد فيها. وكان هناك حديث مستفيض عن حاجة الشركاء العرب إلى اتخاذ قرارات فورية تتعلق بإصلاح الشراكة وتطويرها من جهة، وإصلاح النظم السياسية والسياسيات الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتوسطية والتركيز على شفافية وفعالية أجهزتها الإدارية، بل وربطت العديد من الدراسات نجاح الشراكة بالتقدم في مسار الإصلاحات المذكورة. وهناك مسألتان حيويتان طرحها العديد من المراقبين والباحثين في هذا الصدد، وهي تتعلق بعناصر الشراكة الثلاثة: المنافسة والتنسيق والتكامل، بحيث ينبغي أن تتوافق للتمهيد لوضع رؤية استراتيجية في المدى المتوسط. والثانية تتعلق بالتأكيد على أن فاعلية الاتفاق تعتمد بشكل أساسي على ثلاثة محاور هي الروابط الثنائية، وتصميم أكثر جودة للإطار الإقليمي، ثم الإجراءات التي تتبناها كل الأطراف والتي من المفترض أن تكون متجانسة ومتكاملة.

ومن خلال متابعة غير مجهدة يمكن التأكيد على وجهة النظر الأوربية بالإشارة إلى بعض جوانب الإخفاق والتي تتركز حول عجز الشركاء المتوسطيين عن تحقيق إنجازات على المستوى الداخلي تتعلق

بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعتبر تقارير المفوضية أن الجميع عدا إسرائيل لا يلتزم بالقواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان في إدارة الحكم والتعامل مع الآخر، وفي هذا التقييم إجحاف ليس من جهة الحكم على عدم ديمقراطية النظم العربية المتوسطية، بل من ناحية إعطاء شهادة حسن سير وسلوك لإسرائيل في هذا الصدد دون تحفظات خصوصا وأنها تستمر في احتلال الأراضي الفلسطينية وتُوغل في اعتداءاتها اللاإنسانية ضد الشعب الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى عجز الاتحاد عن الضغط على إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إذ ترفض إسرائيل فتح منشآتها للتفتيش الدولي وهي مسألة أساسية في البند الأول من اتفاق برشلونة.

ولا تزال تقارير منظمات دولية معنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان وكذلك ملاحظات الشريك الأوربي في تقارير عام ٢٠٠٥ وما بعدها تتحدث عن تخلف العديد من الشركاء المتوسطيين على مستوى تعزيز الديمقراطية وحكم القانون وحريات الصحافة وحرية التفكير والتعبير وحقوق المرأة والتعليم. ويرى الجانب الأوربي أن البطء في تحقيق هذه الأهداف وتدني قيمة

المنجز منها يرجع إلى عدم التزام دول جنوب المتوسط بما تم الاتفاق عليه في هذا الصدد. ومن المعلوم أن مسار برشلونة يلزم الطرف العربي بإحداث تغييرات جذرية في أنظمة الحكم ويطالب باتخاذ إجراءات عملية تضمن إطلاق الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، غير أن ازدياد درجة التوتر والاحتقان السياسي في العديد من الدول العربية المتوسطية والراجع إلى فشل أنظمتها في إدارة الشؤون الداخلية وتحقيق مستويات مرغوبة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية خوفا من أن يخفف الإصلاح المطلوب من سيطرتها على القرار وكذلك تدهور الأوضاع على خط المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية، كل ذلك قلل من حماس الطرف الأوربي في الدفع باتجاه الإصلاحات السياسية والجنوح إلى السياسة الانتقائية في تناقض صارخ مع مضامين اتفاق برشلونة.

لقد كان للأزمات الإقليمية النصيب الأكبر في تعثر الشراكة، أو فشلها كما يؤكد العديد من المراقبين. فلم تمض سنوات قليلة على توقيع اتفاق برشلونة حتى دخلت منطقة الشرق الأوسط مرحلة من التأزم لم تعرف الهدوء و لم تشهد تراجع. التصعيد أخذ شكلا

دراماتيكيا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٢٠٠٠، كما أخذت الأحداث في المنطقة منعطفا حادا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما رتبته من تفجير للأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بعد احتلال العراق والتصعيد الأمريكي المسنود من قبل بعض العواصم الأوربية تجاه سوريا. وبدا جليا في هذا الخضم التخبط الأوربي، والانقسام الحاد بين أبرز أعضائه حيث آثرت بريطانيا دعم الإدارة الأمريكية في سياستها حيال الشرق الأوسط، بينما انتقدت كل من ألمانيا وفرنسا الحرب الأمريكية على العراق واتهم زعمائها واشنطن بالتصعيد لأغراض لا تتعلق بالحرب على الإرهاب. غير أن الاختلال الأبرز تمثل في ارتهان السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي لحالة من الاضطراب جراء تغير اتجاهات سياسة الدول الرئيسية فيه، إذ ما لبث أن عكس نفسه على الأحداث، فشهدت مواقف ألمانيا وفرنسا تغيرا حيال الحرب على العراق، وبدا التنسيق الأمريكي الفرنسي في أبهى انسجامه خلال ما يزيد عن نصف قرن فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، كالحرب على العراق والموقف من النزاع العربي الإسرائيلي والأزمة اللبنانية

والموقف من سوريا، بينما احتلف الموقف الأسباني والإيطالي بعد وصول أحزاب مناهضة لسياسة الحرب الأمريكية باتجاه مناقض لحكوماتها إبان السنتين الأوليين من الحرب. وانعكست هذه التداعيات الخطيرة على علاقة دول شمال المتوسط بجنوبه وشرقه، وشهدت الشراكة الأورومتوسطية بطئا وتعثراً على كافة المسارات، السياسية والأمنية والاقتصدية والثقافية.

وبالنظر إلى الأزمات الإقليمية الأخرى كأزمة الصحراء الغربية والأزمة القبرصية، م تسفر الشراكة عن تقدم باتجاه حلها، وطغى الدور الأمريكي في أزمة الصحراء الغربية على الاتحاد الأوربي. وهذه مفارقة تكررت حتى في حال اندلاع نزاع بين طرف أوربي وآخر متوسطي عربي، كما حدث في الأزمة التي نشبت بين أسبانيا والمغرب حول جزيرة "ليلى" حيث لم يتم حلحلة الوضع إلا بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية. رافق ذلك تطور تعلق بترتيب أولويات الاتحاد الأوربي في تعاطيه مع علاقاته الخارجية وذلك بعد التوقيع على الشراكة. حدث هذا على مستوى أولويات المناطق ذات الاهتمام الاستراتيجي، كما حدث على مستوى الملفات التي تمثل محور اهتمام

السياسة الخارجية. فقد استولى موضوع توسع الاتحاد شرقا على أولويات بروكسل وشهدت سنوات التسعينيات وما بعدها تركيزا هائلا على تهيئة مؤسسات الاتحاد المركزية وكذلك دول شرق أوربا لانضمامها للاتحاد، واسترف ذلك طاقات بروكسل واهتمامات مؤسساتها على حساب مناطق استراتيجية كانت في ترتيب تالي في الأولوية على رأسها منطقة حوض البحر المتوسط. وتشير الإحصاءات أن معدل المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوربي لدول أوربا الشرقية خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الشراكة الأورومتوسطية فاقت بشكل كبير ما تحصلت عليه الدول العربية المتوسطية، حيث بلغت ٢٣ يورو للفرد خلال السنة بينما بلغت لدول المغرب العربي، وهي الموقعة على اتفاقات الشراكة وحصلت على أكبر حصة، ٤,٥ يورو للفرد خلال السنة فقط[1]. من جهة ثانية، قادت تطورات أوضاع ما بعد الحادي عشر من سبتمبر على المستوى الدولي والإقليمي، وكذلك توتر الأوضاع في دول الجنوب لأسباب محلية، إلى تقدم ملفات جديدة على قائمة أولويات الملفات الأوربية،

(١) سورية: الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأوربية أيمن عبد النور ١٢ حزيران ٢٠٠١ http://www.mafhoum.com/press2/66E2.htm

حيث احتل ملف الإرهاب وملف الهجرة غير الشرعية مكانة متصدرة في التعامل مع دول جنوب المتوسط، الأمر الذي ألقى بظلاله ليس فقط على أهداف الشراكة والسرعة في تحقيقها بتجاوز العقبات الفنية، بل تطور الأمر إلى تراجع دعم دول الجنوب لها كأثر على عدم الثقة في التوجهات الأوربية والالتزام الأوربي بالشراكة والحرص على إنجاحها.

البعد الدولي ساهم بشكل مباشر في تهميش الشراكة وتقليل فاعليتها على أرض الواقع، فالسياسة الأمريكية الانفرادية لعبت دورا في التأثير على العلاقة بين ضفتي المتوسط، وساهمت في مضاعفة تركيز بعض الشركاء العرب المتوسطيين على تمتين علاقاتهم بواشنطن وتجاهل بروكسل لعجزها. أضف إلى ذلك فإن استغلال واشنطن للفراغ الإقليمي لطرح مبادرات، وإن لم تنجح في تأطير علاقات دول البحر المتوسط وفق الغاية الأمريكية لكنها بالتأكيد شوشت على العلاقة الأورومتوسطية، ونذكر على سبيل التمثيل مشروع الشرق الأوسط الكبير، والمبادرة التي دعت واشنطن من خلالها إلى تأسيس منطقة اقتصادية حرة بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي.

مبادرات الشراكة في ظل النزاع العربي الإسرائيلي

مثّل النزاع العربي الإسرائيلي بؤرة اهتمام من قبل المجموعة الأوربية منذ ستينيات القرن الماضي. غير أن التفاوت في وجهات النظر بين الدول الأعضاء كان له أثره في تذبذب الموقف الأوربي ووقوعه في فخ الموازنات التي أفقدت أوربا الفاعلية في التأثير على الأزمة والإخفاق في ممارسة ضغوط لأجل لجم التعدي الإسرائيلي. والملاحظ أن التصعيد في الأزمة عادة ما يساعد في تقريب وجهات النظر الأوربية والانتهاء إلى قرار موحد، ظهر ذلك على إثر اندلاع حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧م. عادت حالة التنافر في التوجه حيال المسألة الشرق أوسطية بين الشركاء الأوربيون في السنوات التي لحقت حرب ٦٧، ونقلت التقارير الرسمية التي صدرت بعد قمة هيغ (Huge) عام ١٩٦٩م مواقف متناقضة فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي. فقد اعتبر التقرير الصادر عن الخارجية الفرنسية موقف المجموعة الأوربية هو الموقف الرسمي المتفق عليه، بينما اعتبر الألمان والهولنديون التقرير مجرد ورقة عمل لم تحظ بتوافق أو اعتماد نهائي. ويرجع التناقض في المواقف بين الأعضاء في المجموعة الأوربية إلى مضامين التقرير الذي

حمل لهجة حاسمة تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من أراضي محتلة، مع استعداد لقبول تعديل بسيط في الحدود. وبالرغم من أن التقرير لم يحسم الخلافات الأوربية تجاه التراع إلا أن خبراء ومتابعون للشأن الأوربي اعتبروه تحول باتجاه تعاطف مع العالم العربي في صراعه مع إسرائيل وهو ما أقلق إسرائيل التي اطلعت على فحوى التقرير، بالرغم من عدم نشره، وإدانته.

عقد الستينيات شهد عودة الجنرال ديغول لسدة الحكم وعرف ديغول بتعاطفه مع العرب وتبرمه من السياسة الإسرائيلية. ويذهب محللون إلى أن هذا الموقف من طرفي التراع يعود إلى الرؤية التي تبناها ديغول لفرنسا ودورها على الساحة الدولية من خلال تكتل أوربي ينافس الولايات المتحدة ويرفض التبعية لها، وكانت ساحة المنافسة بشكل بارز منطقة الشرق الأوسط، وأضحت محل لاختبار في جدوى الموقف من الأزمة الأولى والكبرى فيه.

ولقد صاحب المواقف السياسية الأوربية قرارات عملية حاسمة، فقد أعلنت باريس فرض حظر على إسرائيل في أعقاب حرب الأيام الستة، وشمل ذلك وقف دعمها العسكري لها حيث مثلت فرنسا

مصدرا مهما للدعم العسكري بعد إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م، وركزت الدبلوماسية الفرنسية في ذلك الوقت على حث الشركاء في المجموعة الأوربية لاتباع نفس النهج.

التطورات المهمة في العلاقات الأوربية العربية والموقف الأوربي من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي أخذت بعدها منحا تصاعديا بشكل أكبر خلال عقد السبعينيات، وبالتحديد بعد اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م بين مصر وسوريا من جانب وإسرائيل من جانب آخر، كما أشرنا سالفا. فقد أصدرت المجموعة الأوربية بياناً بعد أسابيع من الحرب تؤيد فيه قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢، ٣٣٨ والتي ترفض استخدام القوة لاحتلال الأراضي وتطالب إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية التي ضمتها إليها عام ١٩٦٧م.

عام ٧٣م شهد استخدام الدول العربية المنتجة للنفط هذا الخام كسلاح للمواجهة وورقة للضغط. وبالفعل كان تأثير الحظر ملموس وساهم في بلورة مواقف مغايرة من قبل بعض الأطراف الأوربية. فقد تسبب الحظر في ارتفاع الأسعار وأطلق العنان لفترة من

التضخم والركود الاقتصادي على مستوى العالم. ووجهت الدول العربية الحظر نحو الولايات المتحدة وهولندا باعتبار أن مواقفهما كانت الأكثر انحيازا لإسرائيل، غير أن الأثر تعدى ليمس كل الدول المستهلكة وذلك بفعل صدمة الأسعار.

الرد السريع من قبل التسعة أعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوربية جاء إثر اجتماعها في العاصمة البلجيكية بعد ثلاثة أسابيع من قرار حظر النفط، حيث تبنت المجموعة الأوربية قرارا أكدت فيه على أهمية الالتزام بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة باحتلال الأراضي بالقوة وانسحاب إسرائيل إلى خطوط عام ١٩٤٩م. وقد مهد الرد الأوربي الطريق لانطلاق ما عرف لاحقا بالحوار العربي الأوربي الذي شاركت فيه الجامعة العربية من جهة، وإن لم تفوض بشكل كامل من قبل الدول العربية، والمجموعة الأوربية من جهة ثانية. وتكمن أهمية هذا الحوار كونه عكس حرص كلا الطرفان على بلورة سياسة متناغمة تحقق مصالح جميع الأطراف، وفتح المجال للبحث عن طريق تطوير العلاقات لتصل إلى مستوى الشراكة. استمرت الاجتماعات والمناشط التابعة للحوار

حتى عام ١٩٧٩، غير أنها لم تفض إلى إيجاد إطار متماسك للتعاون الدائم والفاعل.

عقد السبعينيات شهد أيضا زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات إلى تل أبيب، والتي عارضتها الدول العربية وقاطعت على إثرها مصر، بينما باركتها المجموعة الأوربية ورأت فيها خطوة في اتجاه تسوية النزاع.

أوربا تحرص على تسوية النزاع أولا لتضمن استمرار إمدادات النفط، فقط عانت من قرار تأميم قناة السويس منتصف الخمسينيات، وتضررت مصالحها بشكل واضح خلال حرب ٦٧، وتطور الضرر إلى نوع من التهديد المباشر والخطير للاقتصاديات الأوربية بعد قرار منع توريد النفط إلى أمريكا وبعض دول أوربا والارتباك الكبير الذي لحق بالأسواق العالمية جراء القرار العربي.

نهاية السبعينيات شهدت تطورا كان له أكبر الأثر على إعادة ترتب العلاقات الدولية بشكل عام والأوربية العربية بشكل خاص. الثورة الإسلامية في إيران، ثم الحرب العراقية الإيرانية ومقتل الرئيس السادات والاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان وبروز

التيار الإسلامي على الساحة السياسية بتوجهاته المختلفة. كل هذه التطورات استدعت موقفا أوربيا، لم يكن بمستوى الأحداث وبمقدار تأثيرها على المصالح الأوربية، إلا أنه مثل مزيدا من الاهتمام بالمنطقة والانحياز إلى الطرف الأضعف في الصراع. انعكس ذلك في إعلان فنيس (Venice Declaration)، عام ١٩٨٠، حيث تعهدت الدول التسع الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوربية بتقوية وتعزيز حضور المجموعة في المنطقة والمساهمة بشكل فاعل في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بشكل نهائي. وتضمن إعلان فنيس كذلك تعهد الدول الأعضاء بتبني موقف مشترك حيال المنطقة مؤسسا على قرارات الأمم المتحدة[1].

عقد التسعينيات شهد تطورات جديدة رأى فيها الطرف الأوربي تحديا لعلاقته مع العالم العربي، خصوصا فيما يتعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي. الاجتياح العراقي للكويت وردة الفعل الأمريكية عليه قاد إلى تغير في أوضاع كانيت واشنطن قد استغلتها بشكل يكرس استراتيجيتها في المنطقة مستغلة تفردها الدولي. كان من

---

(1) Venice Declaration 1980

أبرز ملامح التغير في المنطقة خلال عقد التسعينيات تراجع الموقف العربي الصامد في وجه الاعتداءات الإسرائيلية والرافض للتقارب مع تل أبيب. فالعراق محاصر بعد هزيمته، وليبيا ترزح تحت الضغط الأمريكي كتداعي لقضية لوكربي، وليس الحال أفضل بشكل كبير بالنسبة لسوريا بعد أن فقدت مظلتها الدولية بسقوط الاتحاد السوفييتي واستفردت بها الولايات المتحدة لتصفي حساباتها معها وتجرها حيث تريدها أن تقف. وجاءت حرب الخليج الثانية لتقضي على بقايا التضامن العربي وتمهد الطريق لتمرير مشاريع واشنطن في المنطقة بعيدا عن الطرف الأوربي الذي تم إقصائه من مخطط إعادة صياغة العلاقات بين الأطراف المتنازعة والذي كانت باكورته مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ثم لحقته سلسلة من المفاوضات بين إسرائيل من جهة ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان من جهة أخرى، وتكللت الجهود الأمريكية الإسرائيلية، بتوقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير عام ١٩٩٣، ولاحقا اتفاق طابا بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤. الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الذي كان يقضي بتأسيس دولة فلسطينية في الضفة والقطاع،

لم يسفر عن أي تقدم في هذا المسار أمام التعنت الإسرائيلي، وتدهورت الأوضاع بفعل الاعتداءات الإسرائيلية وعدم احترام تل أبيب لأي من تعهداتها الأمر الذي أسفر عن اندلاع الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ التي ذهب ضحيتها ما يقرب من ثلاثة الآف فلسطيني و ٦٠٠ إسرائيلي[1].

دعم الاتحاد الأوربي اتفاق أوسلو، ورأت بروكسل في الاتفاق توافق مع مواقفها السابقة ومبادراتها. فقد انتهى الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الذي دعمته أمريكا إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، ولطالما دعا الاتحاد الأوربي إلى التفاوض معها من قبل الطرف الإسرائيلي والأمريكي وقوبل ذلك بالرفض على أرضية أنها مجموعة إرهابية. إلا أن بنود الاتفاق لم تمنع الاتحاد من التأكيد إلى الحاجة إلى ربط مبادئ الاتفاق بقرارات الأمم المتحدة.

أشرنا أن عام ١٩٩٣ شهد التوقيع على اتفاقية ماستريخت التي تأسس بموجبها الاتحاد الأوربي، وتضمنت الاتفاقية محورا مهما هو السياسة الخارجية

---

(1) BBC News May 13th

والأمنية المشتركة (CFSP)، وتضمنت السياسة الجديدة خمسة مواقف مشتركة (Joint Actions)، خصص أحدها للنزاع العربي الإسرائيلي.

بعد اتفاق ما ستريخت بعامين تبنى الاتحاد الأوربي الشراكة الأوربية المتوسطية، التي نحن بصدد بحثها، بكل ما تحويه من أهمية لتعزيز الدور الأوربي في المنطقة ومروره عبر التسوية النهائية للنزاع. وكنا قد أشرنا إلى قرار بروكسل تعيين مبعوثا خاصا لمنطقة الشرق الأوسط عام ١٩٩٦، بهدف التنسيق في مواقف دول الاتحاد بخصوص النزاع، وتمتين التواصل بين الاتحاد وبين طرفي النزاع والأطراف الأخرى المعنية. وهذه المهمة تأتي بالإضافة إلى الدور المنوط بالممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والذي أسند إلى خافير سولانا.

وبما أن الولايات المتحدة قطعت الطريق على بروكسل للعب دور سياسي مباشر في مشروع التسوية، فقد رأت الأخيرة الفرصة لتعزيز موقفها وفرض وجودها من خلال الدعم المادي، وبالفعل تحمل الاتحاد نحو ٥٠% من الأموال التي اعتمدت كمساعدات لإعمار مناطق السلطة الفلسطينية

وأصبحت الممول الرئيسي لمشروعات البنيـــة التحتيـــة والصحة والتعليم وبناء مؤسسات السلطة في الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع والتي بلغت نحـــو ٧٠٠ مليون وحدة نقد أوربية (ecu) بين عـــامي ١٩٩٣-١٩٩٧[1].

وبالرغم من تحملها مسؤولية إنفاق مالي هائـــل إلا أن ذلك لم يعزز، بشكل ملمـــوس ومـــؤثر، دور الاتحاد في التراع. ويرجع عجز بروكسل عن لعب دور حيوي في التراع إلى عدم القدرة على ممارسة ضـــغط يأتي بنتائج على إسرائيل واستمرار سياســـتها كظـــل للسياسة الأمريكية. فقد افتقرت بروكسل إلى رؤيـــة لمستقبل التراع ومستقبل العلاقة بين الأطراف المتنازعة وكيفية الخروج منه بتسوية عادلة وفق ما تؤمن به من قرارات الشرعية الدولية، كما تفتقر لأدوات فرض هذه الرؤية. ويرجع ذلك، كما أكدنا ســـابقا، إلى غيـــاب التوافق بين الدول الأعضاء الرئيسية حول دور الاتحاد في التراع وهو العامل الذي مثل السبب المباشر لضعف الموقف الخارجي لبروكسل في مختلف القضايا الحرجة. ولا يعوز الاتحاد الارتباطات التي تمكنه من التأثير على

---

(1) Marin 1998 8

الأطراف المتنازعة، خصوصا الطرف المعتدي. فالاتحاد الأوربي هو الشريك التجاري الأول والأساسي لإسرائيل، فهو أكبر مُصدِّر لإسرائيل وثاني أكبر مستورد منها. وتظهر إحصاءات عام ١٩٩٨ أن المستوردات الأوربية من إسرائيل بلغت ٧,١٨ مليار دولار أمريكي وبنسبة تصل إلى ٣٠,٩% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية، بينما بلغت الصادرات الأوربية لإسرائيل ١٣,٣ مليار دولار وبنسبة تمثل ٤٨,٥% من إجمالي الواردات الإسرائيلية[١].

مشكل الاتحاد يكمن في تعويل تل أبيب على حليفتها واشنطن وتبرمها من الموقف الأوربي، إذ تعتبر إسرائيل أوربا داعما للعرب على حساب أمنها، وقد شبه مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، إعلان فانيس الشهير عام ١٩٨٠ بكتاب كفاحي لأدولف هتلر[٢]. ولقد استمر الموقف الأوربي خلال القرن الجديد، على الأقل في إطاره النظري، على الرؤية السابقة فيما يتعلق بسبل تسوية النزاع والمبادئ التي ينبغي أن تكون عليها التسوية. وشهدت بعض لقاءات الشركاء درجة من الزخم المتعلق بالنزاع، ومثّل

(1) EU's Relations with Israel report 2003

(2) Dosenrode 2002: 98

مشروع ميثاق السلام والاستقرار (Charter for Peace and Stability) ، مسعى يصب في هذا الاتجاه. وكان مشروع الميثاق مبادرة فرنسية بتأييد عربي للتأكيد على التركيز على الضغط على إسرائيل للالتزام بالقرارات الدولية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، غير أن فرنسا أحجمت عن تبني الحيثيات بكامل مضامينها وفق المطالب السورية ولم يتم عرض الميثاق لإقراره في مؤتمر مرسيليا عام ٢٠٠٠، الاحتماع الرابع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في الشراكة، ولم يطرح الميثاق ضمن أجندة المؤتمر[1]. وانتهت المقترحات المشابهة في مختلف اجتماعات الشراكة إلى نفس المصير، ولم تفلح بروكسل في تفعيل بنود الشراكة المتعلقة بالنزاع. غير أن الرغبة في عدم مصادمة واشنطن واحتواء حملة تل أبيب ضد الاتحاد الأوربي والتي قامت على خطاب يتهم النوايا الأوربية تجاه دولة إسرائيل ويعتبر أوربا غير مكترثة لأمن إسرائيل بل ومعادية لها، حدى ببروكسل إلى سلوك مسلك براغماتي تضيع معه الحقائق التاريخية والسياسية وحقائق الواقع المعاش. وهذا ما يفسر إدانة

(1) Habeeb 2002: 21,22

الاتحاد للقوى الفلسطينية المقاومة ووصف عملها الدفاعي بالإرهاب، ويفسر تطوير مستوى التعاون الاقتصادي مع إسرائيل مع أن القانون الأساسي للاتحاد يتضمن الدعوة لفرض عقوبات ضد سلوك دول أقل عنفا وانتهاكا للحقوق السياسية والمدنية التي تكفلها المواثيق الدولية من عنف الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

حالة الانفصام في الموقف الأوربي تظهر جليا بالنظر إلى بيان الاتحاد الأوربي الذي صدر على أثر تصاعد الأحداث في الانتفاضة الثانية[1]، وتصاعد أعمال العنف بين إسرائيل والمجموعات الفلسطينية. البيان يظهر ما أسماه مراقبون غربيون توازنا في الموقف الأوربي دون جنوح لطرف على حساب آخر. ولا شك أن الموقف يضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بأسباب تطور النزاع، ويؤكد على الرؤية الأوربية المنطلقة من مبدأ السلام مقابل الأرض على أرضية قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ الذي يتبناه الاتحاد منذ ثلاثة عقود. وهو موقف يستصحب مخالفة بروكسل للولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتردد في

(1) EU Council 2002: CL02-007EN

إدانة المواقف الفلسطينية بكل شدة وتتهاون في نقد التصرفات الإسرائيلية إلى درجة تثير حفيظة ليس فقط العرب والمسلمين بل الرأي العام العالمي، إلا أنه يجاريها في أخرى ويحاول أن يجد طريقا للتأثير على الأحداث ولكن من خلال البوابة الأمريكية وبعيدا عن السخط الأمريكي وهو ،كما أكدنا مرارا، مكمن العجز الأوربي.

إنه بالرغم من وضوح الربط بين الشراكة والتزاع وارتباط تحقيق تقدم على صعيدها بتسوية شاملة وعادلة للتزاع، وتأكيد القيادات السياسية التي مثلت الاتحاد بعد توقيع الشراكة، فقد ثبت أن القناعة وحدها لم تحقق للشراكة المأمول منها، والطرف الأوربي معني قبل الشريك الآخر بهذا الإخفاق. أزمة السياسة الأوربية تجاه التزاع العربي الفلسطيني هو عجز الاتحاد عن دعم موقفه عى أرض الواقع والضغط على الأطراف المعنية للوصول إلى تسوية وفق مضمون الخطاب الأوربي. الاتحاد الأوربي لم يستطع أن يوظف إمكاناته السياسية والاقتصادية لتفعيل السياسة الأوربية. الخطاب الأوربي لا يتعدى وصف الحالة وتشخيص أسباب المشكلة وتقديم الحلول النظرية، وفي أحسن

الأحوال تعيين مبعوث خاص يزور المنطقة ويلتقي بالمعنيين دون القدرة على إقناعهم بالتسوية. وهذا ما جعل أطراف النزاع لا يلتفتون كثيرا للموقف الأوربي ويتجهون إلى واشنطن لانتزاع تأييد أو كسب دعم.

فيما يتعلق بالمقاربة النظرية للاتحاد الأوربي بالسياسة الأمريكية حيال المنطقة بشكل عام والنزاع بشكل خاص، فقد أشرنا إلى إنها تقترب منها في بعض بنودها وتختلف معها بشكل جوهري في أخرى. رد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر على إعلان فانيس عكس التضاد بين الموقف الأمريكي والأوربي، فقد رد كارتر : " نحن نراقب عن قرب ما قام به الآخرون وبالتحديد المجموعة الأوربية، وذلك لنضمن أنهم لن يفعلوا أي شيء قد يفضي إلى التدخل أو عرقلة التقدم في اتفاق كامب ديفيد، وسنقوم باستخدام حق الفيتو لحماية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ إذا اقتضى الأمر "[1] .

ولقد انعكس الضيق الأمريكي من الموقف الأوربي حيال النزاع بإقصاء بروكسل وحتى العواصم

---

(1) Dosenrode 2002: 97

الأوربية المهمة من أي ترتيبات تتعلق بالمفـــاوضات التي انبثقت عن اجتماع مدريـــد، كما شرحنا آنفـــا. و لم تفض المعاقبة الأمريكية للأوربـــيين إلى تغـــيير في الموقف خصوصا بعد احتلال العـــراق عـــام ٢٠٠٣، حيث لم تقر بروكسل العزلة التي فرضتها واشنطن وتل أبيب على الرئيس الراحل ياسر عرفات بعـــد رفضـــه الخضوع لتسوية توافق الرؤى الإسرائيلية، فقابل خافير سولانا عرفات، فحين التقى كلون باول رئيس الوزراء محمود عباس عام ٢٠٠٤، حيث عكست الزيـــارات الموقف تجاه الإصلاح في السلطة الفلسطينية الذي دعا إليه كلا الطرفان، الأمر الذي عبر عنـــه دي فيليبـــان، وزير الخارجية الفرنسي الأسبق بقوله" إنه مـــن غـــير الممكن إقصاء السيد عرفات، فهو القائـــد السياســـي المنتخب ديمقراطيا"(١).

وبالرغم من التباين في بعض المواقف وبالرغم من أن الاتحاد كان ولا يزال الدعم المالي الأكـــبر لعمليـــة السلام، إلا أن بروكسل لم تستطع توظيف هذا الدعم لتعزيز موقعها كشريك رئيسي في صـــياغة السياســـة وصناعة القرار المتعلق بتسوية الـــنزاع خصوصـــا وأن

---

(1) EU Observer.com

موقفها يتساوق والقرارات الدولية. هذا الوضع حدى ببعض المحللين إلى دعوة صناع السياسة الأوربيـــة إلى التمييز بين القيم و لمصالح لتتمكن من تعزيز دورها على الساحة الدولية[1] .

صناع السياسة في الاتحاد الأوربي يحتـــاجون أن يدركوا أنهم يدخلون مرحلة جديدة في التنافس لأجل ضمان مصالح الاتحاد الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، في مرحلة تسعى الولايات المتحدة بكل ما تملك مـــن إمكانيات وطموح لتطبيق مخططهـــا الـــذي بـــالقطع يتناقض مع مصالح حلفائها القدامى.

التطورات المتسارعة في المنطقة ستدفع الاتحـــاد باتجاه المخايرة بين بديلين: الأول القبـــول بـــالتغيرات المفروضة من قبل الولايات المتحـــدة علـــى الخارطـــة السياسية أو على مستوى العلاقات الاقتصادية وكذلك التغيرات التي تفرضها صعود قوى جديدة تسعى للتأثير على القرار الدولي، وتكون الدول الأوربية ممتنة بمتابعة الهيمنة الأمريكية باعتبار أن ترجيح كفة قوى جديـــدة سيضر بالمصالح الأوربية أكثر من إضرار واشنطن بها.

---

(1) Everts 2003: 46

والبديل الثاني هو الدفع باتجاه مزيد من التكامل خصوصا في مجال السياسة الخارجية والدفاعية يجعل من الاتحاد الأوربي لاعباً فاعلاً ذو تأثير قوى على السياسة الدولية بشكل يحدث تعادل في ميزان القوى العالمي ويضمن مصالحه في المنطقة. ولا يتوقع أن تجنح القوى الأوربية إلى الخيار الثاني في وقت ماتزال فيه تستند على الرعاية الأمريكية في مواجهة أزماتها أو الأزمات القريبة من حدودها كما حدث في الأزمة الجورجية الروسية. غير أن مؤشرات تأزم السياسة الأمريكية والتي تمظهرت في الهزائم العسكرية والانتكاسات الاقتصادية قد يسهم في التعجيل بالتضامن الأوربي وربما تبني قرارات حاسمة على مستوى توحيد السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية قد تعزز من الحضور السياسي للاتحاد دوليا.

* * *

المبحث الثاني

تقييم المسار الاقتصادي

هناك أسئلة ملحة تطرح نفسها بقوة عند تقييم الشراكة في إطارها الاقتصادي، تتعلق هذه الأسئلة بالأهداف الاقتصادية للشراكة الأورومتوسطية بعد إعلان برشلونة وهي: هل قلصت الشراكة ولو جزئيا الفروق الكبيرة بين اقتصاديات دول الشمال ودول الجنوب، وهل الشراكة في اتجاه الوصول إلى منطقة التجارة الحرة المقرر أن تكون عام ٢٠١٠، أم أن هناك الكثير مما ينبغي فعله على صعيد السياسات والإجراءات والتنفيذ لبلوغ هذه الغاية.

تظهر الإحصاءات خلال الأعوام القليلة الماضية وبعد مضي ما يقرب عن عقد ونصف من الزمان على توقيع إعلان برشلونة أن الهوة بين دول شمال وجنوب المتوسط ليست في انحصار بل هي في ازدياد، ففي حين بلغ الدخل الفردي في بلدان الشمال ٢٦ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٨، فإنه لا يتجاوز سبعة آلاف دولار في بلدان الجنوب. من جهة ثانية تظهر البيانات أن

الاتحاد الأوربي يستأثر بنحو ٨٦% من إجمالي النـاتج المحلي للدول المنضمَّة إلى الاتحاد من أجل المتوسط[١].

وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحـرة فقـد أكـد الشركاء في لقاءاتهم المتكررة علـى أن الوصـول إلى منطقة التجارة الحـرة الأورومتوسـطية (EMFTA) يكون عبر اتفاقيات التعاون الأورومتوسطية بالتفاوض بين الاتحاد الأوربي والشركاء المتوسطيين، بالإضافة إلى اتفاقات التعاون بين الشركاء المتوسطيون أنفسهم [٢]

وبحكم توزيع الاختصاصـات بـين الأجهـزة الرئيسية في الاتحاد فإن المفوضية الأوربية هي الجهـاز المعني بالإشراف على التعاون الاقتصادي والتجاري مع جنوب وشرق المتوسط، والمفوضية هي المخول بإعداد مسودات اتفاقيات التعاون والتفاوض بشأنها وكـذلك متابعة تنفيذها. وكان الشركاء يتطلعون إلى إطـلاق منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية وإطـلاق حريـة التجارة في البضائع المصنعة وتحقيق تقـدم في تحريـر التجارة في المنتوجات الزراعية[٣]. وبالفعل أفضى الاتحـاد

---

(1) http://almanara.org/new/index.php?scid=4&nid=1060

(٢) منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية

http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/free_trade_area.htm

(٣) منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية

http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/free_trade_area.htm

الأوربي مفاوضات شراكة مع كل من تونس عام ١٩٩٥، وإسرائيل عام ١٩٥٥، والمغرب عام ١٩٩٦، والأردن عام ١٩٩٧، ومصر عام ٢٠٠١، والجزائر عام ٢٠٠٢، ولبنان عام ٢٠٠٢، وسوريا عام ٢٠٠٤، ودخل من هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ كل من الاتفاق مع تونس عام ١٩٩٨، والمغرب عام ٢٠٠٠، وإسرائيل عام ٢٠٠٠، والأردن عام ٢٠٠٢، ومصر عام ٢٠٠٤، والجزائر عام ٢٠٠٥، وتغطي هذه الاتفاقيات مسائل متعلقة بالتعاون الاقتصادي والثقافي والمالي بالإضافة إلى التبادل التجاري[١].

ولم تحقق الاتفاقيات الثنائية للشركاء العرب شيئا مهماً وذلك حتى نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحادي والعشرين[٢]. وباستثناء المغرب وتونس اللتان حققتا بعض التحسن في صناعة النسيج مستفيدتان من مزايا الانفتاح على أوربا وذلك من خلال تبنيهما معظم المقترحات الأوربية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية ومعايير الجودة، فإنه لم يسجل أي تطور

---

(١) منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية
http://ec.europa.eu/external_relations/euromed/free_trade_area.htm

(2) George Joffe, Perspectives on Development:The EU-Mediterranean Partnership 1994, 4

يذكر لدى باقي الشركاء العرب المتوسطيين في المجال الصناعي. أما الزراعة فقد أشرنا أن تثبيت سياسة الدعم الأوربي الهائل للمزارعين الأوربيين يحول دون تحقيق مزايا للشركاء العرب في مجال يمثل عصب اقتصاديات العديد من دولها، الأمر الذي يناقض بنود منظمة التجارة الدولية التي يستحدم الطرف الأوربي فلسفتها وبنودها للمحاججة والتفاوض. الطرف الأوربي وهو يوقّع هذه الاتفاقيات يدرك أن استفادة الشركاء المتوسطيون منوطة بتغيير هيكلي في أنظمتها الاقتصادية، الأمر الذي لم يحدث بشكل منظم كما توقع الخبراء الأوربيون، وبالتالي حالت الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات الشركاء المتوسطيين دون الاستفادة من الفرص التي منحتها لها اتفاقيات الشراكة مع الطرف الأوربي.

غير أن الصورة مختلفة تماما بالنسبة للاتفاقية الأوربية الإسرائيلية، والتي يرجعها البعض إلى تباين مستويات التطور الاقتصادي والصناعي بين إسرائيل والدول العربية المتوسطية[1]، وتسهم العوامل التاريخية

(1) Salah Nasouli, The European Union's New Mediterranean Strategy
http://www.worldbank.org/fandd/english/pdfs/0996/010996.pdf

والسياسية في تطويرها. فقد تضمنت الاتفاقيات بين الطرفين توسيع منطقة التجارة الحرة لتشمل المنتوجات الإسرائيلية الزراعية غير التقليدية، وإدماج إسرائيل في لجان الاتحاد الأوربي التي تشرف على إدارة البحوث الأوربية ومشروعات التنمية والتطوير[1].

ومن المهم التنويه إلى أن الأجواء اختلفت تماما زمن إقرار الجيل الأول من الاتفاقيات في عقد السبعينيات الماضي عنها عند إقرار الجيل الثاني منها خلال الأعوام الماضية. فقد أفقد الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير التجارة استراتيجيات إحلال الواردات لأجل تطوير الصناعة التي تبنتها العديد من الدول العربية المتوسطية في العقود الماضية، أفقدها أهميتها وأصبحت استراتيجية النمو من خلال تشجيع الصادرات التي حققت نجاحا في دول شرق وجنوب آسيا هي النموذج الأكثر ذيوعا وهو ما عجزت الدول العربية عن تحقيق أي تقدم فيه بالرغم من تمتعها بالمزايا الاقتصادية يمكن أن تكسبها أفضلية في ظل المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية اليوم. الاتحاد الأوربي

---

(1) Salah Nasouli, The European Union's New Mediterranean Strategy.
http://www.worldbank.org/fandd/english/pdfs/0996/010996.pdf

لا يزال يتعنت فيما يتعلق بتحرير التجارة في المجال الزراعي بالرغم من الاعتقاد السائد لدى العديد من الخبراء الأوربيين أن المسألة لا تشكل تهديدا للزراعة الأوربية عند الحديث عن رفع القيود أمام الشركاء المتوسطيون، وبناء على رأي الخبراء الأوربيون فإن المنتوجات الزراعية بين الشركاء لا تتجاوز ١٠% من إجمالي التجارة البينية، هذا علاوة على أن الدول المتوسطية ستصبح مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية ولدى أوربا إمكانات أن تكون مصدرا لها. ولا يرى هؤلاء أن تحرير تجارة المنتوجات الزراعية ستكون موضع نقاش من قبل الطرف الأوربي في المدى القريب والمتوسط[1].

كنا قد أشرنا إلى أن الاتفاقيات المشتركة لإقامة منطقة التجارة الحرة لتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال تستدعي إجراء تغييرات للأنظمة والأطر القانونية الموجودة في دول جنوب وشرق المتوسط، وذلك وفق ما يراه الطرف الأوربي من سياسات وإجراءات لتنظيم التبادل التجاري، ويشمل ذلك إجراء تعديلات في قوانين التجارة وفي إجراءات تأسيس

(1) George Joffe, Perspectives on Development:The EU-Mediterranean Partnership 1994, 6

وإدارة الشركات بشكل يساوي بين حقوق الطرف العربي والأوربي وكذلك القوانين المتعلقة بالتملك للعقارات وفق ما هو جاري في دول الاتحاد الأوربي. ويشمل ذلك تطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار وقوانين حماية الملكية التجارية والفكرية وأنظمة المقاييس والمواصفات الفنية وفق ما هو معمول به في أوربا، وأنظمة التبادل النقدي وأنظمة صرف العملات والنظام المصرفي وأنظمة المنافسة الكاملة وإلغاء الاحتكار الحكومي وأساليب إدارة القطاعات الاقتصادية وذلك بشكل يضمن تدفق الاستثمار وحرية انتقال رؤوس الأموال وحمايتها بما في ذلك الالتزام بالاتفاقات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي والمتعلقة بالنزاعات عن الاستثمار. ومما لاشك فيه أن الالتزام بهذه التغيرات سيعود بالنفع على الاقتصاديات العربية المتوسطية، غير أنها تأتي في سياق العلاقة مع تكتل اقتصادي قوي بالتالي ستفضي إلى تعظيم منافعه على حساب زيادة المنفعة لدى الطرف الأضعف اقتصاديا. وفي حال استمرار غياب تكتل اقتصادي عربي يضم الدول العربية المتوسطية فإن نتائج الارتباط بالاتحاد الأوربي ستكون في غير صالح الدول

العربية المتوسطية، بل وربما ستكون ذات أثر كارثي، وذلك في المدى الأبعد.

لقد أدى إجراء التعديلات المدرجة سابقا والتي تطلبتها اتفاقية الشراكة إلى تراجع الموارد المالية للدول العربية المتوسطية التي باشرت في تطبيق الاتفاقيات الثنائية نتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية. ولن تعوض مخصصات برنامج ميدا ولا الزيادة الطفيفة في صادرات الدول العربية المتوسطية تقديرات الخسائر جراء إلغاء الرسوم الجمركية والتي يعتقد أن تصل نحو ٤٠ مليار يورو[1]. كما ساهمت المنافسة غير المتكافئة بين الاقتصاديين إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وساعد ذلك على ازدياد صافي واردات الدول المتوسطية العربية من الاتحاد. وقد أظهرت الإحصاءات عدم حدوث قفزات كبيرة في التبادل التجاري بعد الاتفاقيات الموقعة مع المجموعة الأوربية من قبل الدول العربية المتوسطية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ونكرر القول إن الانفتاح وإلغاء القيود على التجارة لم تسهم في تطوير التبادل التجاري ومن ثم تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول العربية المتوسطية، بل لعبت العوامل

---

(١) حصة البلدان من الناتج القومي العالمي
http://www.fao.org/ES/ESS/yearbook/vol_1_1/xls/f01.xls

الفنية والمتعلقة بالمواصفات وبشهادات المنشأ وبالشروط القاسية للتنافسية وبالسياسة البيئية وبالملكية الفكرية وأخيرا بقضايا الإغراق التي تفرضها دول الاتحاد لعبت دورا في انحسار الواردات الأوربية من الدول العربية المتوسطية[1].

وبالنظر إلى النموذج المغربي والنموذج التونسي واللذان اعتبرا من أفضل نماذج تطور العلاقة التجارية بين طرفي المتوسط، فقد أظهرت دراسة للاقتصادي التونسي راضي المؤدب "أنه بعد انقضاء خمس سنوات من إعلان برشلونة وتوقيع المغرب وتونس على اتفاقات شراكة، فإن قطاعات الصناعة والتجارة تتعرض لتحديات كبيرة نتيجة منطقة التبادل الحر، وأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات العشرة الانتقالية سيشهد نموا سالبا بنحو ١٧ %، وأن خلفية اتفاقات الشراكة هي دفع دول المغرب العربي للتخصص في صناعات ومنتوجات معينة"[2]. وفيما يتعلق بالمغرب فقد كشفت دراسة للدكتور مهدي لحلو تراجع "نسبة

---

(١) سورية : الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأوربية
http://www.mafhoum.com/press2/66E2.htm

(٢) المصدر نفسه

تغطية الواردات المغربية للصادرات في عام ١٩٩٨ إلى مستواها عام ١٩٧٤، وقد تبين من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي أن الاستثمار الأوربي المباشر قد انخفض عام ١٩٩٩ بمقدار النصف عن عام ١٩٩٨، وهو ما تكرر في المغرب والأردن أيضا ؟ "[١] .

وعلى مستوى التبادل التجاري نستعرض هنا نموذجا لتطور العلاقات التجارية بين دول جنوب وشرق المتوسط والاتحاد الأوربي بعد توقيع الاتفاقية الثنائية وفقا لمقتضيات عملية برشلونة. حيث وقع الأردن اتفاقا مع الاتحاد الأوربي عام ١٩٧٧، وتشير البيانات المتوفرة[٢] إلى أن حجم التجارة بين الطرفين لم تكن لصالح الأردن حيث شهدت الصادرات الأردنية انخفاضا كبيرا، وبالمقابل ارتفعت الصادرات الأوربية إلى الأردن ارتفاعا ملحوظا. فقد بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوربي عام ١٩٩٧ ما مجموعه ٧٧,٢ مليون دينار أردني، انخفضت عام ١٩٩٨ إلى

---

(١) نفس المصدر، وأيضا " أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد"

http://www.ammanchamber.org/UploadedImages/file12.doc

(٢) أثر اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد.

http://www.ammanchamber.org/UploadedImages/file12.doc

٦٨,٤ مليون دينار وبنسبة بلغت ١١,٣% ، وواصلت الانخفاض عام ١٩٩٩ لتصل إلى ما مجموعه ٦٠,٦ مليون دينار، واستمرت بالانخفاض بشكل كبير لتصل إلى ٣٥ مليون دينار عام ٢٠٠٠ وبنسبة بلغت (٤٢,٢%). المصادر ذاتها أظهرت أن الصادرات الأردنية للاتحاد الأوربي قد بلغت أفضل مستوياتها عام ٢٠٠٤ حيث وصلت ٧٢,٦ مليون دينارا أردنيا وبنسبة ٣٢,٤%، وهو مستوى أقل مما كانت عليه عام توقيع الاتفاقية. أما فيما يتعلق بالواردات فإنها بلغت عام ١٩٩٧ ما مجموعه ٩٤٦,٤ مليون دينار، وشهدت ارتفاعا مهما لتصل عام ٢٠٠٤ إلى ١٣٥٩,٣ مليون دينار وبنسبة نمو بلغت نحو ٥٠% بين العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٤.

ويلتزم الشركاء المتوسطيون، بالإضافة إلى ارتباطاتهم التجارية بالاتحاد الأوربي، بتنفيذ اتفاقات شراكة تجارية فيما بينهم. ونؤكد أن الدول العربية بشكل عام والمتوسطية تخصيصا لم تفلح في تحقيق خطوات فاعلة في هذا الصدد. وتأتي اتفاقية أغادير عام ٢٠٠٤ والتي وقع عليها كل من المغرب وتونس ومصر والأردن في هذا الإطار، وفي هذا الاتجاه يأتي التوقيع

على اتفاقيات ثنائية للتبادل الحر بين تركيا والمغـــرب وتونس والسلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٢. غـــير أن هذه الاتفاقات لم تغير من مستوى التعاون الاقتصادي بين الدول الموقعة بشكل كبير، كما أن اتفاقية أغـــادير تأتي على حساب فرص نجاح اتفاقات مع دول الجوار الذين تتوفر مقومات إقامة تكتل اقتصادي ناجح معهم، فاتفاقية أغادير تتخطى هذه الفرص لتتجه آلاف الأميال شرقا. وأقصد هنا أن معطيات التكامل الاقتصادي بين دول شمال أفريقيا والواقعة جميعها على المتوسط متوفرة وفرص نجاحه كبيرة ولا يمكن اعتبار فشـــل الاتحـــاد المغاربي مبررا للهروب إلى فضاءات تقل فرص نجـــاح تكاملها أو تقع خارج نطاق الشراكة الأورومتوسطية.

وبشكل عام ومن خلال مراجعة الاتفاقيات التي أبرمت نلحظ أنه لم يبق على الموعد المحـــدد لإطـــلاق منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية سوى عام تقريبـــا وهناك الكثير من الخطـــوات لم تســـتكمل والعديـــد الإجراءات لم تتخذ، وتمثل مسألة منطقة التجارة الحرة أبرز جوانب إخفاق الشراكة الأورومتوسطية، باعتبار أنها من أبرز أهدافها والوسيلة التي يعول عليها لـــربط الاقتصاد المتوسطي بالاقتصاد الأوربي، ومن خلالها يتم

الترقي في تحقيق التنسيق السياسي والثقافي. وقد انتبه الطرف الأوربي إلى مسألة عدم واقعية السقف الزمني للوصول للمنطقة الحرة فانعكس ذلك على بعض الاتفاقيات الثنائية كما هو الحال مع اتفاق الشراكة مع الأردن والذي افترض الوصول إلى السوق المفتوح بحلول عام ٢٠١٤. ويقود هذا، مرة أخرى، إلى القول إن منفعة الطرف المتوسطي العربي لم ولن تكون مرجحة لعدم تكافؤ طرفا الشراكة، ويحسم الجدل في هذه النقطة اتساع الهوة بشكل هائل بين اقتصاديات الشمال والجنوب الذي يخدم مصلحة الطرف الأوربي. وقد أشرنا إلى أن اختلال العلاقة مرده إلى كبر حجم الاقتصاد الأوربي في مقابل صغر حجم اقتصاديات دول المتوسط العربية، إذ يبلغ الأول نحو ٢٥% من الناتج الإجمالي العالمي، بينما لا يتجاوز الناتج القومي الإجمالي لدول الشراكة المتوسطية العربية الثمانية ١,٢% من إجمالي الناتج القومي العالمي لعام ٢٠٠٤.

ثم إن ثنائية الاختلاف في طبيعة الاقتصاديات لطرف صناعي متطور جدا، وآخر يعتمد على المواد الخام الأولية والسع الزراعية في نابحه القومي تجعل من العبث توقع تكامل تتحقق منه منافع متكافئة. بل إن

خطورة رفع كافة القيود أمام حركة التجارة بالإضافة إلى التطبيع الثقافي وفي مثل الأوضاع التي تحكم وتبلور العلاقة بين الطرفين، خطورتها في أنها ستحيل الطرف الأضعف إلى حديقة خلفية تتأثر، بشكل كامل، بتموجات الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لدى الطرف الأقوى بل وسيترتب على ذلك ارتهان عملية التنمية الذاتية ذات الاستراتيجيات الوطنية والقومية الملائمة للمنطلقات الثقافية والمحددات الاقتصادية والاجتماعية كلية إلى التيارات القادمة من الشمال والتي لا إمكانية لوقف التدمير الذي ستلحقه بالجنوب في ظل الانفتاح والعولمة.

الدول العربية لم تنجح في تحقيق شراكة أو تقريب وجهات النظر في العديد من المواقف والسياسات الاقتصادية. فالتجارة العربية البينة لا تتجاوز ٧% من إجمالي تجارة العالم العربي الخارجية في المتوسط خلال العقدين الماضيين، ولا يتعدى التبادل التجاري بين الدول المغاربية ٢,٥% من إجمالي تجارتها مع العالم، ينحصر ١,٥% منها في التبادل التجاري بين ليبيا وتونس كما جاء على لسان وزير الاقتصاد والتجارة والاستثمار الليبي في لقاء مع قناة الجزيرة في

مارس ٢٠٠٨. ويغيب الحد الأدنى من التنسيق بين دول الشراكة العربية، ولقد ظهر جليا أن موقف دول الاتحاد المغاربي كان مختلفا عن باقي دول المنطقة التي افتقرت إلى موقف جماعي متوافق. ولقد عبر دبلوماسي أردني شارك في حوارات الشراكة زمن التأسيس بكل وضوح عن حالة عدم التوافق بين الدول العربية الشريكة وذلك قبيل المؤتمر بقوله إن "برشلونة ستكون بين الاتحاد الأوربي في مواجهة اثني عشر دولة كل منها تحمل أجندة خاصة دون أن تلتفت إلى اختيارات الأخريات". ولهذا تداعيه على الطرف الأضعف اقتصاديا، فالسياسة الاقتصادية التي فرضها الطرف الأوربي بحجة أنها متطابقة مع النظام الاقتصادي العالمي ستكون في مصلحة الأوربيين على حساب الدول المتوسطية العربية ويتوقع أن تكون لها آثار خطيرة على اقتصادياتها وأقل الضرر المتوقع تكريس التبعية بأشبع صورها، والنظام الاقتصادي العالمي لن يضمن حقوق الدول الصغيرة والمتخلفة اقتصاديا لأنه ببساطة صمم بعناية الولايات المتحدة الأمريكية، والمفاوضات الدولية الجارية بخصوص تعديله لا تلغي حقيقة أنه يخدم مصالح الدول والتكتلات الاقتصادية العظمى، والضغوط لأجل

رفع القيود عن حرية التجارة التي تطالب بها الدول الأوربية لا تلزمها، كما أوردنا سالفا، حيث ترفض إخضاع قطاع الزراعة لهذا المعيار وترفض رفع دعمها للمزارعين الأوربيين والذين يخصص لهم ما يقرب من ٤٠% من ميزانية الاتحاد التي تبلغ حوالي ١٠٠ مليار يورو سنويا حتى عام ٢٠١٣، ومن المعلوم أن الدعم من أنظمة الحماية التي تناقض فرص التكافؤ والمساواة في التعامل حيث تعجز معظم دول العالم ودول جنوب وشرق المتوسط من ضمنها، عن توفير قدر ضئيل من التمويل الحكومي للمزارعين. وحتى في الحالات التي شملت الاتفاقيات الثنائية تسهيلات لدخول المنتوجات الزراعية للدول العربية المتوسطية للسوق الأوربية فإن ذلك يقيد بقيود منها عدم إنتاجها في دول الاتحاد الأوربي إما بسبب الظروف الجوية أو كونها ليست من السلع التي اعتاد عليها المستهلك الأوربي، أو السماح بدخول كميات محددة منها وفي فترات زمنية محددة. ويؤكد خبراء أن "هناك انتقاء وعدم تكافؤ في التعامل الأوربي الذي يرغب في تحرير تبادل المنتوجات الصناعية ويستبعد المنتوجات الزراعية، ويستثني حتى المكون الزراعي الذي يدخل في إنتاج

السلع المصنعة ومما يعني أن أوربا تسعى لتحقيق مصالحها فقط رغم معرفتها لأهمية هذا القطاع في اقتصاد الدول المتوسطية، إذ يرتبط به ٣٠ % من السكان، علما أن دول الشمال المتوسطي تنتج أكثر مما تنتجه دول الجنوب بثلاث مرات من الحبوب ومرتين من الخضر وثلاث مرات من الفواكه وأربع مرات من اللحوم و١٠ مرات من السكر وخمس مرات من زيت الزيتون، وتصدر دول الشمال المتوسطي ٨١ مليار دولار من المنتوجات الزراعية بينما لا تتجاوز صادرات دول الجنوب المتوسطي ٦,٢ مليار دولار" [١].

هذا التقييم متفق عليه من قبل رسميون من كلا الطرفين، فقد جاء على لسان جوزيف بوريل رئيس البرلمان الأوربي بعد مرور عشر سنوات على إطلاق الشراكة " أن مسار برشلونة على مدى العشر سنين لم يحقق ما كان ينتظر منه، وعوضاً عن أن تتقلص الفوارق بين الشمال والجنوب تعمقت، وفي حين زاد متوسط دخل الفرد في دول الاتحاد الخمسة عشر وارتفع من ٢٠٠٠٠ دولار إلى ٣٠٠٠٠ دولار، بقي متوسط دخل الفرد في دول الجنوب على حاله تقريباً

---

(١) سوريـة : الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأوروبية
http://www.mafhoum.com/press2/66E2.htm

وبحدود ٥٠٠٠ دولار، وأضاف أن المسألة الأكثر خطورة تأتي من ضعف الاستثمارات الخاصة والتي يعيد أسبابها إلى تخلف بلدان الجنوب، عن ممارستها الصالحة والرشيدة للحكم، والتخلف عن احترامها للحريات الديمقراطية. بل ويمضي في تأكيده على اتساع الهوة بين الطرفين بقوله " إن حوض المتوسط يشكل اليوم الحدود أو التخوم الأكثر تفاوتاً في العالم"[١].

تقييم برنامج ميدا وما حققه من أهداف

رصدت المفوضية الأوربية من خلال برنامج ميدا (MEDA I) ما يقارب ٥ مليار وحدة نقد أوربية ecu لتغطية تمويل برامج للفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٩، وتخصيص مبلغ ٥,٣٥ مليار يورو للفترة الواقعة بين ٢٠٠٠ -٢٠٠٦ على شكل منح للدعم الفني والتطوير وتحسين أداء الإدارات الحكومية ودعم قطاع الأعمال الخاص، إلى جانب ١٢ مليار يورو على شكل قروض من بنك الاستثمار الأوروبي(EIB) [٢].

---

(١) سورية : الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأوروبية
http://www.mafhoum.com/press2/66E2.htm

(٢) السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي تجاه الدول المتوسطية
http://alhiwaradimocraty.free.fr/06-05-06-4.htm

وضُمنت هذه المخصصات في ميزانية الاتحاد الأوربي، وبحسب برنامج ميدا فإن أمام دول الشراكة المتوسطية العربية فرصة للاقتراض من بنك الاستثمار الأوربي. ووفقا لبرنامج ميدا فإن ٨٥% من المبالغ المرصودة خصصت للإنفاق على مشاريع في إطار العلاقات الثنائية بينما تذهب ١٥% للإنفاق على برامج على مستوى العلاقات الإقليمية. وخصصت الأموال للإنفاق على برامج في مجالات حددتها المفوضية بحيث يتجه ١٦% من التمويل إلى دعم الإصلاحات الهيكلية و ٣٠% إلى التغيير في الأنشطة الاقتصادية وتطوير القطاع الخاص و ٤٠% لدعم تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي والتقليل من الآثار السلبية للتغييرات الهيكلية والتحول الاقتصادي، على أن يذهب الباقي (١٤%) للمشاريع الإقليمية. وكانت نسبة التنفيذ الفعلية من MEDA 1 أقل بكثير من التعهدات، حيث بلغت ٢٩ % فقط. وبلغت نسبة التنفيذ من MEDA 2 حتى نهاية ٢٠٠٤ بحدود ٧٧% . وكانت موازنة البرنامج لعام ٢٠٠٥ حوالي ٨٥٠ مليون يورو وزعت على الدول المتوسطية العشر[١].

(١) السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي تجاه الدول المتوسطية
http://alhiwaradimocraty.free.fr/06-05-06-4.htm

"إضافة لذلك فإن المبلغ المخصص من المفوضية في ميدا ١ والبالغ ٣,٤٣٥ مليار يورو إضافة لـ ٤,٦٧٢ قروض من بنك الاستثمار، قد صرف منها فقط ٢٦ %، بسبب مشكلات تنفيذية وبيروقراطية، وتذكر دراسات مصرية أنه حتى المبالغ التي صرفت حقيقة ليست مجدية بشكل كبير بسبب أن آليات التنفيذ تتطلب إنفاق عالي وتستهلك وقتا كبيرا على حساب حجم الخدمات الفعلية المقدمة. كما أن التعيين لوظائف البرامج الأوربية يتم عن طريق التعاقد مع شركات توريد عمالة أوربية ويعتبر العرض المقدم منها حزمة متكاملة لا تقبل التجزئة وهو أمر ثبت عدم جدواه إذ تسعى تلك الشركات لاختيار أقل المرشحين تكلفة للحصول لنفسها على أعلى نسبة أرباح ممكنة من قيمة العقد مما أدى لانخفاض مستوى الأشخاص المختارين وعدم مطابقة دراستهم وخبراتهم مع شروط إشغال الوظائف التي يكلفون بها، إضافة لمشكلة تقسيم أموال المساعدات التقنية والتي يجري صرف نحو ٧٥% منها على أجور الخبراء والباقي (٢٥ %) على التجهيزات والآلات"[1].

(١) سوريـة : الإصلاحات الاقتصادية والشراكة الأوربية
http://www.mafhoum.com/press2/56E2.htm

تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة للاتحاد الأوربي بخصوص المساعدات المالية وعلى تدفق التمويل إلى دول الشراكة في جنوب وشرق المتوسط. منتقدو السياسة الأوربية من الأكاديمين والبحاث المعنيين بالدراسات الأوربية يشيرون إلى إخفاق بروكسل في استخدام قدراتها المالية ومساعداتها الضخمة كأداة لتوجيه سياسات الدول المتوسطية بما يتوافق ومصالحها ورؤيتها. أما التيار اليميني واللوبي الصهيوني في بعض العواصم الأوربية، فقد دفعوا باتجاه ضرورة التلازم بين المساعدات الأوربية وبين نشاط، ما يسمونه، مجموعات إرهابية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لهذا خضعت المساعدات الأوربية إلى مراجعة وتدقيق مفرط من قبل الأجهزة الرسمية خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. أيضا سعت بروكسل، بتوجيه من بعض الدول الأوربية، إلى الربط بين الاستثمارات المقرر توجيهها لدول الشراكة العربية وبين مدى التزاماتها بتطبيق إصلاحات سياسية تتعلق بتسريع التحول الديمقراطي وبناء المجتمع المدني وإطلاق الحريات..إلخ وذلك قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وكانت هذه المسألة

من أبرز نقاط الاختلاف بين الشركاء حيث تصر حكومات الدول المتوسطية العربية إلى الحاجة أن تكون الإصلاحات نتاج حراك داخلي تدريجي، متحفظة على ما تعتبره ضغوطا خارجية سيكون نتيجتها مزيدا من الاضطرابات الاجتماعية والفوضى السياسية. من ناحية أخرى لم تفلح مؤسسات التمويل الأوربية في اعتماد آلية لضمان توجيه الأموال إلى مشاريع وبرامج التنمية والتطوير المؤسسي واحتجت أطراف أوربية بأنها تذهب إلى جيوب الأنظمة الحاكمة والطبقة الفاسدة في مؤسسات الدول العربية المتوسطية. وكان ذلك من أهم أسباب تعثر برنامج ميدا حيث اقتصر التمويل على مشاريع محددة ووفق آليات لم تقبل بها بعض الدول العربية المتوسطية.

الميثاق الأوربي المتوسطي للمشروعات

ضغوط الدول الأوربية المتعلقة بضرورة تحقيق إصلاحات هيكلية في النظم العربية وتوفير ضمانات لصرف التمويل الأوربي وفق ما تقرر من بنود قاد إلى إقرار الدول الشريكة لـ"الميثاق الأوربي المتوسطي للمشروعات"، والذي يهدف إلى خلق منطقة أوربية

متوسطية للتجارة الحرة والانتعاش الاقتصادي بحلول عام ٢٠١٠. ويتعلق جوهر الميثاق بتهيئة الظروف لتحقيق المواءمة بين الشركاء الأوربيين والعرب. ويتضمن الميثاق دعوة الشركاء إلى اتخاذ العديد من الخطوات باتجاه مواءمة القوانين الاقتصادية وبيئة العمل المصرفية والجمركية والجمعيات النوعية ومجاراة النظم المعمول بها عالميا. ويتضمن الميثاق مبادئ عامة يلزم الشركاء المتوسطيون اعتمادها كموجه للسياسات الخاصة بالمشروعات، حيث ستقوم كل دولة من الدول المتوسطية بتطبيق مبادئ هذا الميثاق، ويقضي الميثاق بتبني إجراءات مراقبة لضمان تنفيذ هذه المبادئ.

"وتشمل المبادئ تبسيط الإجراءات للشركات والتعليم والتدريب المناسبة لمديري الشركات الصغيرة وتطوير المهارات وتسهيل عملية الحصول على التمويل وتأسيس بيئة استثمار جاذبة وبيئة ضريبية مناسبة وتسهيل النفاذ إلى الأسواق وتقوية قدرات قطاع الأعمال في الاختراع لمواجهة التحديات التنافسية في المنطقة الأوربية المتوسطة، وإنشاء اتحادات أعمال قوية بحيث يتم تمثيل مصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بقوة في عملية صياغة القرارات والسياسات، بالإضافة إلى أساليب وخدمات دعم قطاع الأعمال التي تلعب دوراً أساسياً في تطوير عمل الشركات، وتقوية الشراكات والتشابكات في المنطقة الأوربية المتوسطية حيث يؤدي ذلك إلى استيعاب الفرص المقدمة في الأسواق الجديدة وتحسين وضع الشراكات في السلسلة التكنولوجية العالمية والمبدأ الأخير يتناول معلومات واضحة ومستهدفة حيث للمعلومات أهمية استراتيجية في تنافسية الاقتصاد ومن الضروري اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسهيل وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمعلومات التي تمكنها من تحسين أدائها"(١).

ما يترتب على تنفيذ بنود الميثاق الشروع في عملية تقييم للوضع الراهن للاقتصاد للدول الموقعة على الميثاق (مصر والمغرب وتونس ولبنان) وذلك بتحديد معايير ووضع مؤشرات تظهر في شكل تقرير سنوي يتم رفعه للدراسة والمناقشة مع جميع الدول المتوسطية المشتركة بالميثاق الأورومتوسطي الذي وقعت عليه

---

(١) محصلة الشراكات بعد عشر سنوات د. فيوليت داغر

http://www.achr.nu/art75.htm

الدول المعنية في عام ٢٠٠٤ في مؤتمر وزراء الصناعة للمنطقة الأورومتوسطية. ما صار عليه العرف هو أن يتم إعداد مؤشرات لكل من المحاور العشرة للميثاق، على أن يكون لكل مؤشر خمسة مستويات، ويتم التقييم الداخلي لهذه المؤشرات من قبل اللجنة التوجيهية للميثاق بالاشتراك مع الجهات الحكومية من وزارات وغرف الصناعة والتجارة وكل الأجهزة المعنية، ويرافق ذلك عملية تقييم خارجي لذات المؤشرات من قبل المفوضية الأوربية وبمشاركة منظمات دولية غير حكومية.

البرنامج الأورومتوسطي للتعاون الصناعي

أنشأ البرنامج الأورومتوسطي للتعاون الصناعي كآلية لتسريع إطلاق منطقة التجارة الحرة، وقد خصص للبرنامج الأورومتوسطي للتعاون الصناعي ميزانية بنحو ٣٠ مليون يورو ضمن برامج MEDA، ويقضي الاتفاق بالشروع في تنفيذه منذ عام ١٩٩٦ بحيث يتم إنجازه بحلول عام ٢٠٠٦. والمفترض أن يتساوق البرنامج مع ما أكد عليه إعلان برشلونة على

الدور الهام المنوط بالتعاون الصناعي في إقامة منطقة أورومتوسطية تنعم كلها بالرخاء الاقتصادي من خلال العمل بأسس التجارة الحرة وتنفيذ التحول الاقتصادي وتنشيط الاستثمار. وتأسس البرنامج كثمرة لسلسلة الاجتماعات التي عقدها وزراء صناعة بلدان الشراكة الأورومتوسطية، والذي انعقد أول مؤتمر لهم في بروكسل في مايو ١٩٩٦، حيث أقروا "إعلان بروكسل للتعاون الصناعي الأورومتوسطي". ويقضي إعلان بروكسل باعتماد جملة من الإجراءات تشمل إيجاد إطار قانوني وإداري يقود إلى تسهيل الاستثمار وتقوية المناطق الصناعية ودعم المراكز الخدمية المتخصصة وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء شبكات إقليمية بين الناشطين على الساحة الاقتصادية. وتم لاحقا تعديل طرق العمل والهياكل المتصلة بناء على التوصيات المعنية بالتعاون الإقليمي في إطار العمل المنبثق عن مؤتمر وزراء الخارجية الذي انعقد بمدينة شتوتجارت الألمانية في أبريل ١٩٩٩ وتجربة السنوات الثلاث الأولى من البرنامج الأورومتوسطي للتعاون الصناعي. وفي إطار الاستراتيجية الجديدة تم تعيين

المجالات ذات الأولوية وتحديد البرامج الإقليمية على النحو التالي[1]:

- السوق الداخلية الأورومتوسطية (السوق الأورومتوسطية)
- تشجيع وكالات الاستثمار (ANIMA)
- الابتكار الصناعي والتكنولوجي (البرنامج الأورومتوسطي للابتكار والتكنولوجيا)
- تحسين الجودة (الجودة الأورومتوسطية)

* * *

(١) البرنامج الأورومتوسطي للتعاون الصناعي
http://www.euromedinfo.eu/site.570.content.ar.html?PHPSESSID=d64a987930a3bcb19b94e8f70df1dcfd

obeikandl.com

المبحث الثالث

تقييم المسار الثقافي

لابد من التأكيد على أن الشراكة أحدثت نوعا من الحراك في الجانب الثقافي بين طرفي المتوسط، وهذا واضح من عدد الملتقيات والأنشطة ذات العلاقة. غير أن هذا لم يتطور، بحسب مراقبين، إلى أن يصير فضاء ينمي نقل المعرفة والتقنية والانتقال من حالة الحوار إلى مؤسسة العلاقات الثقافية. وترى الدكتورة فيوليت داغر أنه[1] "من جهة، لم تنجح الكتلة الأوربية، وهي الأثقل بالمعاني الاقتصادية والسياسية والأمتن بالمعنى الثقافي، في خلق جمهور لها في الأوساط المدنية والمجتمعية، فبقيت في أرقى الحالات ضمن شبكة مصالح لمجموعة من الأفراد والهيئات عوضا عن أن تكون وسائل ضغط على الحكومات والمؤسسات". وترجع الدكتورة داغر عدم النجاح إلى عدة أسباب منها "عدم تبني النخبة الفاعلة وذات التأثير في المجتمعات العربية

---

(١) محصلة الشراكات بعد عشر سنوات د. فيوليت داغر

http://www.achr.nu/art75.htm

لهذا المشروع وفي أحسن الأحوال عدم الأخذ بتصورها لاحتمالات إنجاحه. والشعور العام عند المثقفين والخبراء، وهم عادة المروج الأفضل للتكتلات الكبيرة، أن هذه الشراكة غير متكافئة بكل المعاني وانتقائية في مواقف جوهرية. وإن كان غياب التكافؤ، كما يقول الطرف الأوربي هو نتيجة لحالة التجزئة في الجانب العربي التي لا يعتبر الاتحاد الأوربي سببا لها، فإن المواقف الانتقائية، خاصة من دولة إسرائيل، خلقت نوعا من التشاؤم بإمكانية تفاعل شعبي حقيقي مع هذا المشروع. ذلك باعتباره صيغة ترويج غير مباشرة لعلاقات طبيعية مع إسرائيل دون أي مقابل من طرفها، وثانيها، أن الارتهان الأوربي لفكرة عدم إدانة انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الإسرائيليين جعل أية مطالبة بإدانة دولة أخرى نوع من التحامل والكيل بمكيالين. وهذا أعادنا لمنطق أمريكي مكروه في المنطقة العربية، وثالثها، أن ارتهان المشاريع المدنية والحقوقية بالاتحاد الأوربي جعل الأخير يحابي المنظمات المروجة له، على حساب المنظمات غير الحكومية الأقوى والأفضل. مما خلق حالة ريبة من سياسة تبحث عن عرب خدمات

لا عرب شراكة متكافئة، ورابعها، أن تصاعد رهاب الإسلام في أوربا في وقت تأخذ فيه الديانات الأخرى موقفا إيجابيا بشكل عام، والتركيز على تصور أوربي لحقوق الإنسان لا يأبه لحق التنمية والحقوق الاقتصادية وحقوق العمال المهاجرين وأهمية ارتباط حركة السلع بحركة البشر والتبادل الثقافي، كل هذا قلص عدد المثقفين والمفكرين المهتمين بهذا المشروع، وخامسها وأهمها، أن الارتكاسة الأمنية التي صاحبت أحداث ١١ سبتمبر وصدور مجموعة من القرارات الأوربية التي تركز على الجانب الأمني، خلق شرخا هاما بين الثقافات والشعوب. كما وعزز أشكالا جديدة لانتهاكات حقوق الإنسان جاعلا النموذج الأوربي أقل جمالا مما ذي قبل. وكون فاقد الشيء لا يعطيه، يصعب على دول تتراجع فيها الحريات أن تعطي دروسا من أجل تحسين أوضاعها في بلدان أخرى"[1].

للانتقال من الطور التنظيري إلى المجال التطبيقي فيما يتعلق بتمتين الروابط الثقافية قام الشركاء بتأسيس مؤسسة "آنا ليند"، وآنا ليند، التي تم إقرار نظامها

---

(١) محصلة الشراكات بعد عشر سنوات د. فوليت داغر

http://www.achr.nu/art75.htm

الأساسي عام ٢٠٠٤ في مكتبة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية، مؤسسة تعتبر مبتكرة في هذا المجال بعد أن توافقت على تأسيسها وتمويلها ٣٥ دولة عضو في مجلس الشراكة الأورومتوسطي. واتفق الشركاء على أن يتركز دور المؤسسة في تعزيز التعاون الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دول الاتحاد الأوربي ودول جوار حوض البحر المتوسط. وتعمل مؤسسة آنا ليند كمنسق للشبكات الوطنية في الدول الأعضاء، ويتبع المؤسسة حوالي ١٥٠٠ منظمة تنتشر في ٣٧ دولة من دول الشراكة.

مهمة المؤسسة تتمحور حول تعزيز الحوار بين الثقافات من خلال التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني في عدّة مجالات مثل التعليم، الثقافة، العلوم والاتصال. وتبدي المؤسسة اهتماما بفئة الشباب، وتربط المؤسسة نشاطها بمجال حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية والمعرفة ونقل التقنية. ومن أهدافها البعيدة المدى إعادة هيكلة المنطقة الأورومتوسطية لتصبح منطقة يعمها السلام والتفاهم المشترك، وتبادل الخبرات والثقافات بين شمال المتوسط وجنوبه حتى تتقارب شعوبها. وقد

ساهمت المؤسسة في تنشيط العلاقات الثقافية بين طرفي المتوسط خلال الأعوام بعد تأسيسها وشهدت عواصم أوربية وعربية ملتقيات واحتفاليات تصب في أهداف المؤسسة التي هي بالأساس أهداف الشراكة المتوسطية في محورها السياسي والثقافي، غير أن نشاطها ظل منحصرا في دائرة نخبوية ضيقة ولا يتوقع أن تتسع آثارها لتسع مساحة أكبر من المجتمعات العربية والأوربية، إذ ماتزال حالة التوتر السياسي تحول دون توفير مناخ إيجابي يسهم في تحقيق التقارب الثقافي والاجتماعي بين مجتمعات شمال وجنوب المتوسط.

* * *